مترجم

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

الإنتخابات الرئاسية في إيران لعام 2021

تقييم أولي

عدد الصفحات: 12

تاريخ الإصدار: 3 شباط / فبراير 2021

الكاتب: روبارت وولف

المصدر: معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

روبارت وولف/معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

2021-2-23

التقييم:

تشكّل الانتخابات الرئاسية المقبلة في إيران والمقررة في شهر يونيو/حزيران 2021، هاجسا حقيقيا للإدارة الامريكية الجديدة بقيادة بايدن وللغرب. وهذا ما جعل المحللين والمتابعين في معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى، يشددون على ضرورة رصد ومتابعة التحولات السياسية في إيران، نظرا لأهميتها وتداعياتها على الداخل الإيراني وعلى الخارج والاقليم.

- ✓ يعتبر المحللون ان الانتخابات الإيرانية هي لعبة سياسية معقدة لكنها أيضا تحمل في طياتها نتائج مفاجئة قد تقلب كل التوقعات رأسا على عقب، وعليه لا يمكن التعويل على نجاح جهة او طرف معين او توجه معين، لان كل التحركات متروكة لخيارات يحددها السيد القائد وتنفذها سلطة الحرس الثوري الممسكة بكل الخيوط السياسية.
- ✓ يحاول المحللون في هذه الدراسة الذهاب باتجاه ان الانتخابات الإيرانية ستكون مفاجئة وقد تتغير عناوينها في اخر لحظة، معتبرين مختلف الأطراف المترشحة الى حد الان، أطرافا ذات سجلّ ضعيف قد لا يكون له صدى حقيقي لدى الناخبين الذين ربما لن يقتنعوا بخيارات دون أخرى. لكنهم يعترفون بان أي كانت النتائج ستكون بالنهاية نتائج موجهة لخدمة مصلحة الدولة الإيرانية وسياساتها وخياراتها الوطنية.
- ✓ يعتبر المحللون العملية الانتخابية القادمة، فرصة لتقييم الوضع الداخلي الإيراني، واوجه الاستقرار فيه بناءا على رصد لنسب المشاركة في الاقتراع، ولقائمة المرشحين الفائزة وفقا للنتائج النهائية. لكنهم يقرون بان العملية مهما طال الحديث عنها او محاولة فهم مراحلها المعقدة، فإنها لن تمر ولن تتم الا باحتواء كامل من مؤسسة الحرس الثوري، القوة الفاصلة في أي خيارات سياسية مقبلة.
- ✓ يحاول المحللون الذهاب الى ما هو ابعد من الانتخابات باستنتاج مستفز سياسيا، بالقول ان الخطورة تكمن في ان تصبح إيران دولة دكتاتورية عسكرية بمجرد فوز شخصية قريبة من الحرس الثوري او مرشحة منه، او بمجرد غياب السيد خامنئي عن المشهد السياسي. وهذا طبعا تحليل ضعيف ومبتور لأنه لا يعتمد على فهم معمق

لطبيعة انتقال السلطة السياسية في إيران ولا لطبيعة النظام السياسي ولا للخيارات المتوفرة والمرصودة داخليا لسد أي فراغ او أي حالة قد يسببها غياب السيد القائد او انسحابه من المشهد السياسي.

- ✓ تبدو عملية العودة للتفاوض حول البرنامج النووي الإيراني عملية معقدة وغير مثمرة خاصة مع نهاية ولاية الرئيس روحاني، فالفشل الذي أسقط كل محاولات الاستفادة من مشروع خطة العمل المشتركة مع مجموعة 1+5 والذي انهار بمجرد الانسحاب الأمريكي منه، حملت الرئيس روحاني وطاقمه بشكل غير مباشر، مسؤولية الفشل في اعداد برنامج اقتصادي وطني فاعل وقادر على تجاوز حالة الركود والحصار، خاصة بعد عودة العقوبات الامريكية.
- ✓ تعمل الإدارة الامريكية الجديدة اليوم، من خلال نافذة تفاوض محدودة الفاعلية نظرا لقصر عمر الحكومة الإيرانية الحالية وللتلاعب الأمريكي المستمر حول مسائل تتعلق برفع العقوبات المسلطة، وعودة الأوروبيين الى الالزام بخطة العمل المشتركة. فالجانب الإيراني واضح في تحركاته واصراره على ضرورة رفع العقوبات المسلطة، وعلى عودة الأوروبيين الى الالتزام بما وقعوا عليه دون فرض شروط جديدة.
- ✓ يبدو واضحا ان الإدارة الأمريكي الجديدة بقيادة بايدن، مصرة على العودة الى الاتفاق ربما بصيغة جديدة وإجراءات جديدة ووفقا لدبلوماسية ناعمة تعمل على ارسال رسائل إيجابية للجانب الإيراني، توحي بانها تعمل على تصحيح سياسات الإدارة الامريكية السابقة، لكنها تغفل عن الاعتراف بان سياسة الضغط لا تزال مستمرة وان أساليب التعاطي مع الملف النووي أيضا لا تزال نفسها وان يبدو في الظاهر، تغير السلوك من ضغط اقصى الى ضغط ذكي.
- ✓ ان السجلّ المدمر لخطة العمل المشتركة وفشلها في الوفاء بالتزاماتها (الاقتصاد)، إضافة الى عمليات الاستهداف بالاغتيال التي طالت قادة ورجال دولة إيرانيين مثل القائد اللواء قاسم سليماني والعالم محسن زاده، تجعل من الصعب القبول باي تفاوض سهل أو الوصول الى ابرام اتفاق جديد قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة. وربما هذا الواقع هو ما يقلق الأمريكيين والأوروبيين الذين يحرصون على القول بانه ليس مهما معرفة الشخصية السياسية التي ستحكم إيران في المرحلة المقبلة بل المهم السياسات والتوجهات التي ستتبناها القيادة والحرس الثوري لان كلاهما العصب الحقيقي للدولة في إيران.
- ✓ الهاجس القلق الأكبر عند الأمريكي والغرب هو الدور الأساسي والمهم لمؤسسة الحرس الثوري الإيراني في قيادة السلطة والاحاطة بخياراتها وحماية مشروعها الوطني والمقاوم. هو الخطر الحقيقي على المصالح الامريكية

والغربية وعلى إسرائيل، لذلك ومن خلال طرح مسالة " ما بعد خامنئي"، يحاول الامريكيون والغرب، الإيحاء بانها ستكون مرحلة مفصلية في تاريخ ايران، وانها ستكون مرحلة معقدة وخطيرة ومليئة بالتعقيدات وربما الصراعات، لكنهم يغفلون عن حقيقة ثابتة في النظام الإيراني وهي المؤسسات، فايران دولة مؤسسات وهي بهياكلها وتنظيماتها وخياراتها واحزابها وطوائفها لا تحيد عن مبدأ المحافظة على النظام والمصلحة الوطنية، وعليه، يهمل الأمريكي والغرب مسألة قوة النظام في تماسك مؤسساته من الحرس الثوري، الى مجلس الشورى الى مجلس تشخيص النظام وهي كلها مؤسسات تمثل العضد الأساس للمشهد السياسي الإيراني المتين والمرن بمحافظيه وإصلاحيه في نفس الوقت.

نص الدراسة المترجمة:

بغض النظر عمن سيفوز، فإن النتيجة ستعمق الاتجاهات الأعمق في المجتمع الإيراني، مثل الدعم العام للنظام ولتوجهات المرشد الأعلى لمستقبل البلاد. يرعى معهد واشنطن سلسلة من المناقشات حول الخلافة المفاجئة في الشرق الأوسط. تركز كل جلسة على السيناريوهات التي قد تتكشف إذا غادر حاكم أو زعيم معين المشهد غدًا. تتضمن الأسئلة ما يلي: هل سيؤدي التغيير المفاجئ إلى سياسات مختلفة؟ هل سيؤثر على استقرار البلدان المعنية، أو المنطقة ككل؟ كيف سيكون التأثير على المصالح الأمريكية؟ هل ستحدث طريقة مغادرة القائد للسلطة فرقًا؟ تبحث المناقشات أيضًا في الكيفية التي قد تتكيف بها الحكومة الأمريكية مع الوضع الجديد أو تؤثر على النتائج.

يقيِّم هذا المقال، الثالث عشر من السلسلة، الوضع في إيران، حيث ستحدد انتخابات حزيران / يونيو خليفة الرئيس حسن روحاني. يمكن لمرشح مدعوم من الحرس الثوري الإيراني مثل رئيس المجلس محمد باقر قاليباف أو وزير الدفاع السابق حسين دهقان أن يفوز في النهاية - لكن تاريخ مفاجآت الانتخابات في الجمهورية الإسلامية يشير إلى عدم وجود نتيجة مؤكدة. بغض النظر عمن سيفوز، ستقدم النتيجة أدلة حول الاتجاهات الأعمق في المجتمع الإيراني، مثل الدعم العام للنظام ونوايا المرشد الأعلى لمستقبل البلاد.

في يونيو 2021، من المقرر أن تجري جمهورية إيران الإسلامية انتخابات رئاسية لتحديد خليفة حسن روحاني. وفقًا للحكمة التقليدية، من المرجح أن يفوز المتشددون أو المحافظون. من المهم أن نلاحظ، مع ذلك، أن الحكمة التقليدية كانت خاطئة بشأن كل من الانتخابات الثلاثة الأخيرة عندما لم يكن هناك شاغل منصب. أسفرت الانتخابات في الأعوام 1997 و2005 و2013 عن نتائج مفاجئة تشير إلى تغيرات غير متوقعة في الاتجاه.

كما هو الحال اليوم، لم تنحاز مختلف الفصائل الإيرانية وراء مرشح واحد، فكثير من المرشحين الذين أعلنوا ترشحهم أو أشاروا إلى احتمال خوضهم السباق لديهم ثقل سياسي. العديد منهم من المرشحين الدائمين الذين كان أداؤهم في السابق ضعيفًا ويفتقرون إلى جمهور كبير من المتابعين. كما ستكون الانتخابات الثانية لإيران خلال فترة كورونا، فضلاً عن كونها الثانية التي تجري تحت ضغط اقتصادي شديد.

تشير هذه الورقة: الى العديد من النقاط واهمها:

- ✓ القيود المؤسساتية على الرئاسة الإيرانية وكيف تغيرت بمرور الوقت
- ✓ الدور الذي تلعبه الانتخابات في النظام السياسي الإيراني - وما نسبة المشاركة في هذه الانتخابات المقبلة قد تكشف عن ذلك وعن استقرار النظام بشكل عام.
- ✓ صحة الأطروحة القائلة بأن الحرس الثوري الإسلامي يحاول تثبيت نظام عسكري في البلاد.
- ✓ أسماء بعض المرشحين الحاليين والمحتملين في انتخابات يونيو.

1-القيود المؤسسية على الرئاسة الإيرانية

لسنوات، تم تصوير الرئاسة الإيرانية على أنها سلطة تنفيذية واضحة ولكنها ضعيفة مؤسسيًا حيث يتقيد شاغل الوظيفة بسلسلة من أدوات حق النقض التي يستخدمها المحافظون، ويجب أن يناضل من أجل النفوذ في كل منعطف. في الوقت الذي تم فيه تقديم دستور عام 1979، صرح رئيس البلاد أن "السلطات التي يمنحها دستور 1979 للسلطة التنفيذية كانت" ضعيفة "ولا يمكن مقارنتها بسلطات الدول الأخرى." بعد فترة وجيزة من الانتقال من آية الله روح الله الخميني إلى علي خامنئي، تم تقييم السلطة التنفيذية على أنها "النظام الوحيد في العالم الذي يجب فيه" الموافقة "على الرئيس المنتخب [، في الواقع السلطة التنفيذية بأكملها] من قبل فقيه غير منتخب. إنه النظام الوحيد الذي يخضع فيه الرئيس في النهاية لسلطة ولاية الفقيه".

دعا الخميني، القائد المؤسس للجمهورية الإسلامية، إلى تمركز المديريات، أو تركيز الإدارة، داخل الفرع التنفيذي - وهي عملية استمرت بعد وفاته ومع المرشد الأعلى الامام خامنئي. ومع ذلك، احتفظ خامنئي بمنصبه في مجلس المراجعة، المسؤول عن إصلاح السلطة التنفيذية وحل جميع جوانب الغموض المتبقية من دستور 1979. تم إلغاء منصب رئيس الوزراء، وأصبح الرئيس شخصية منتخبة بشكل مباشر لا تخضع لموافقة المجلس (البرلمان الإيراني) - على الرغم من أن

جميع المعينين الرئاسيين طلبوا تصويت المجلس بأغلبية لتولي المنصب. أصبح يُنظر إلى الترتيب الجديد على أنه يعكس التوزيع المناسب للتأثير بين المرشد الأعلى الجديد ورئيس المجلس (والرئيس القادم).

2-دور الانتخابات في نظام الحكم الإيراني

غالبًا ما يتم التعامل مع إيران على أنها كيان فريد من نوعه يجب دراسته بمعزل عن غيره، عندما ينبغي النظر إليه من منظور مقارن. على وجه التحديد، يميل الباحثون في الانظمة المقارنة إلى التركيز على مكانة إيران باعتبارها دولة دينية وتجاهل مؤسساتها والعمليات الانتخابية فيها، التي يمكن ان تعطي فكرة عن دور الانتخابات في الأوساط غير الديمقراطية، فضلاً عن الدور الذي تلعبه الجماهير في الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك، تركز اهتمامهم بشكل مباشر على الدول العربية بعد انتفاضات الربيع العربي. علاوة على ذلك، في كثير من الأحيان، تركز دراسات الانتخابات الإيرانية على "سباق الخيل" الذي يضرب به المثل للاعبين والشخصيات، دون فحص الوظائف التي تلعبها الانتخابات نفسها. يمكن للانتخابات الرئاسية المقبلة - على افتراض وجود جولتين بدلاً من واحدة - أن تكشف الكثير عن دور الانتخابات داخل النظام السياسي الإيراني، فضلاً عن مستوى الدعم للنظام. يمكنهم تسليط الضوء على أداء النظام نفسه، لا سيما من خلال الإشارة إلى الاتجاه الذي يريد المرشد الأعلى علي خامنئي أن يسلكه. يمتلك خامنئي العديد من الأدوات تحت تصرفه للتأثير على نتائج الانتخابات.

يمكن أن تكشف نسبة المشاركة في الانتخابات عن عدة أشياء. في الديمقراطيات الليبرالية الناضجة، تعتبر الانتخابات وسيلة مباشرة لتحديد من سيحصل على أي منصب. في الأنظمة الاستبدادية، قد تلعب الانتخابات مجموعة متنوعة من الأدوار، بدءًا من العمل كـ "صمام أمان" إلى توفير الدخول إلى "شبكة المحسوبية" إلى تشكيل "طقوس أداء". في حالات الإقبال المرتفع نسبيًا (والنتيجة غير المتوازنة) ، يُنظر إلى الانتخابات على أنها مناسبة للأنظمة للاستغناء عن المحسوبية بطرق مختلفة ، مثل شراء الأصوات العارية (على سبيل المثال الدفع نقدًا للناخبين أو منحهم هدايا للإدلاء بأصواتهم لمرشحين معينين). تتوافق نسبة المشاركة المرتفعة أيضًا مع الانتخابات التي تعمل كـ "صمام أمان": وهي فرصة للناخبين "للتخلص من التوتر" لتسجيل خيبة أملهم من النظام الحالي. من ناحية أخرى، غالبًا ما يتم تفسير نسبة المشاركة المنخفضة على أنها علامة أن الانتخابات ببساطة لا تهم - حيث يُنظر إليها على أنها قدرة غير فعالة على "الخروج من التصويت"، وبالتالي الاعتماد على الدعم الشعبي في حالة نشوب صراع على السلطة. كانت هذه إحدى الوظائف الأصلية للأحزاب السياسية في الأنظمة الاستبدادية. على الرغم من حظر الأحزاب السياسية رسميًا في الجمهورية الإسلامية، فقد

تم استبدالها بما يسمى الجمعيات. تشير قدرة مراكز القوى في الحكومة والجمعيات المتحالفة معها بشكل غير رسمي على جذب مؤيديها إلى صناديق الاقتراع للذي من المرجح أن ينتصر في حالة حدوث أزمة.

من المهم أن نلاحظ أنه خلال انتخابات مجلس الشورى في فبراير 2020، رأى الكثيرون أن الإقبال المنخفض على الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كورونا، علامة على الاستياء من النظام. بشكل عام، تشكل المقاطعات المنظمة للانتخابات تهديدًا للنظام - وانذار للتحول الديمقراطي - عندما يتلقى زعماء المقاطعة دعمًا دوليًا. من ناحية أخرى، عندما تفتقر المقاطعات إلى هذا الدعم، فإنها تميل إلى تعزيز الاستبداد.

3-وسيلة للجمهور للتنفيس عن إحباطاتهم.

من الواضح أن تحديد ما يعتبر إقبالاً "مرتفعًا" و "منخفضًا" يمكن أن يكون بمثابة قرار؛ وجدت إحدى الدراسات أن نطاق الإقبال على الانتخابات التنفيذية في دول ما قبل الربيع العربي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء إيران، تراوح بين 40 و90 %.

تطرح بدائل قياس الدعم لنظام ما إشكالية كبيرة، حيث يخشى الباحثون أن تكون استطلاعات الرأي العام، على سبيل المثال، عرضة لتزوير التفضيلات من قبل المشاركين الذين يشعرون أن منظمي الاستطلاعات قد يكون لديهم أجندة خفية، وأنهم إذا قدموا إجابة "خاطئة"، فقد يواجهون الانتقام: من المضايقة إلى فقدان وظائفهم إلى السجن.

يشير الوكلاء الآخرون للتصويت، مثل الاحتجاجات، إلى الاستياء من النظام، ولكن غالبًا ما ينشؤون من الأقليات الصغيرة، وإن كانت منظمة في بعض الأحيان، لكنها لا توفر مقياسا موثوقا للرأي العام في بلد ما. يمكن أن تكون الانتخابات أيضًا وسيلة لمكونات النظام المختلفة للإشارة إلى مراكز القوة المنافسة الخاصة بهم.

4-أطروحة انقلاب الحرس الثوري " الباسدران"

أشار المحلل الإيراني على ألفونه بأن الحرس الثوري الإيراني، أو باسداران، سيستخدم موارده المؤسسية لحشد الدعم وراء زعيم "صوري" في معركة خلافة خامنئي ومحاولة تحويل إيران إلى ديكتاتورية عسكرية بحكم الأمر الواقع. وقد حاول الباسداران القيام بذلك فيما يتعلق بمناصب أخرى، بما في ذلك الرئاسة: حيث كان يُعتقد أنه في عام 2013، سيفوز مرشح يدعمه الباسداران بالرئاسة. لكن خامنئي منع ذلك من الحدوث: فقد وجه انسحاب العديد من الإصلاحيين باستثناء روحاني - وأربك التوقعات من خلال السماح للعديد من المرشحين المرتبطين بالحرس الثوري الإيراني بالبقاء في السباق،

بدلاً من اختيار مرشح مفضل لتعزيز التصويت المتشدد - وعزز جهود حث الإيرانيين غير الداعمين للنظام على التصويت. أدى ذلك إلى انتصار روحاني وتسبب في انتكاسة "لحزب الباسداران"، مذكراً إياه بأن خامنئي كان له الدور الأسمى في النظام.

يُعتقد اليوم، أن الحالة الكئيبة للاقتصاد الإيراني - بسبب كل من جائحة كورونا وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات، فضلاً عن سوء الإدارة الحكومية المتسلسلة للاقتصاد - أعطت المتشددين، فرصة لتقديم مرشحين قد يخرجون من الإدارة المحافظة ذات العقلية الإصلاحية الحالية، وكذلك الإصلاحيين التقليديين.

5-بعض المرشحين المحتملين

لتوسيع أطروحة ألفونه، ربما يخطط الباسدران جيدًا لملء جميع المكاتب الرئيسية بشخصيات موالية من أجل تسهيل عملية استحواذ على السلطة، ويفترض أن يكون ذلك عندما يغيب خامنئي. أشار الإصلاحي محمد صادق جوادي حصار بأن أحد السياسيين في الحرس الثوري الإيراني قد يكون في موقع رئيسي لـ "تنسيق السياسة في البلاد". هناك مرشحان رئيسيان يجب مراقبتهما هما محمد باقر قاليباف، رئيس المجلس والمرشح الرئاسي الدائم، وحسين دهقان، وزير الدفاع السابق المرتبط بعلاقات وثيقة مع المرشد الأعلى خامنئي.

- كرئيس المجلس المنتخب مؤخرًا (ورئيس بلدية طهران السابق)، محمد باقر قاليباف، له علاقات وثيقة مع الباسداران. قبل الدخول في السياسة الانتخابية، قاد قاليباف القوة الجوية للحرس الثوري الإيراني، وترشح للرئاسة ثلاث مرات، في 2005، 2013، و2017. على الرغم من ارتباطه بالمحافظين، إلا أن قاليباف دعا بشكل متقطع للحوار مع الولايات المتحدة بينما دعا في الوقت نفسه إلى شطب نفوذ الولايات المتحدة من إيران والشرق الأوسط بأكمله. وقد أشاد مؤخرًا بهزيمة دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وقال إن جو بايدن سيحول الضغط الأقصى إلى "ضغط ذكي".
- اما حسين دهقان، وزير الدفاع خلال ولاية روحاني الأولى، وهو مرشح مُعلن للرئاسة. ومن قدامى المحاربين في الحرب الإيرانية العراقية وشغل عددًا من المناصب في الحرس الثوري، بما في ذلك منصب قائد مركز تدريب الحرس الثوري الإيراني في جنوب لبنان، مما سهل إنشاء حزب الله. دهغان ليس عضوًا رسميًا في أي جمعية أو فصيل سياسي، لكنه يُنظر إليه عمومًا على أنه متشدد في ضوء علاقاته الوثيقة مع الحرس. (كما أنه يخضع لعقوبات أمريكية بسبب علاقاته الوثيقة بحزب الله). ويعتقد أن دهقان يناور للحصول على دعم رجال دين

أقوياء، مثل خادم ضريح الإمام الرضا في مشهد وآية الله أحمد علم الهدى، إمام طهران في صلاة الجمعة ومنتقد شرس لسياسة روحاني الخارجية، ولا سيما الاتفاق النووي مع مجموعة 5 + 1 (بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى ألمانيا).

- علاوة على ذلك، يشاع أن محسن رضائي يفكر في إجراء ترشح آخر للرئاسة، بعد أن سحب ترشيحه في عام 2005 ثم ترشح في عامي 2009 و2013. قاد الحرس الثوري الإيراني خلال معظم الحرب الإيرانية العراقية وعاد إلى التنظيم رسميًا في عام 2015؛ يشغل حاليًا منصب سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام.
- مرشح محتمل آخر هو سعيد جليلي، كبير المفاوضين النوويين المتشدد السابق الذي خدم في الباسيج خلال الحرب العراقية الإيرانية وحصل على وسام "الشهيد الحي" لخدمته أثناء الحرب. كما ترشح جليلي للرئاسة في وقت سابق، حيث احتل المركز الثالث في مسابقة عام 2013.
- المرشح الجديد نسبيًا الذي يحظى بالاهتمام هو سعيد محمد، قائد مقر خاتم الأنبياء، وهو تكتل تابع للحرس الثوري الإيراني مسؤول عن مليارات الدولارات في مشاريع تشمل السدود وأنظمة إمدادات المياه والطرق السريعة والبنى التحتية الأخرى.
- غالبًا ما يتم الحديث عن رئيس المجلس السابق علي لاريجاني كمرشح محتمل آخر لخلافة روحاني. ترشح لاريجاني عام 2005 دون جدوى قبل أن يتنافس على مقعد في المجلس. بمرور الوقت، نأى بنفسه عن مواقفه المتشددة المبدئية وتحرك نحو الوسط. خدم لاريجاني أيضًا في العديد من المناصب السياسية في الحرس الثوري لمعظم الحرب الإيرانية العراقية، ومن 1982 إلى 1992 كان قائداً بالنيابة لهيئة الأركان المشتركة. في كثير من الأحيان، يُنظر إليه على أنه مرشح توافقي قادر على جذب ناخبين معتدلين ومحافظين. تشمل العقبات الإضافية أمام ترشيح لاريجاني المحتمل القضايا الصحية المشاعة إلى جانب مزاعم الفساد.
  - ✓ ليس من الواضح ما إذا كان الحرس الثوري يفضل السماح للعديد من المرشحين بالترشح، أو تركيز قواته خلف مرشح واحد. فكل نهج يحمل العديد من المخاطر:
  - ✓ إذا أدار عدة مرشحين، فقد يعزز الحرس الثوري الإيراني من إقبال الناخبين ويحتمل أن يزيد اهتمام الجمهور العام ببرامج مرشحيه (والتي من المحتمل أن تتداخل).
  - ✓ في الوقت نفسه، قد يؤدي تعدد المرشحين الذين يتنافسون في الجولة الأولى إلى انقسام قاعدة قد لا يكون لديهم الدافع للتصويت في جولة ثانية من الانتخابات.

- ✓ من ناحية أخرى، فإن إدارة مرشح واحد يدل على الوحدة - ولكن إذا ارتكب المرشح المختار خطأ أو ارتكب سلسلة من الزلات، فسيكون الحرس الثوري الإيراني عالقًا مع ذلك الشخص، وقد يخاطر بخسارة انتخابات قد تكون فوزا سهلا.

- ➢ المرشح المحتمل الذي قد يستأنف ترشحه بدعم من الحرس الثوري (الباسداران) هو السيد إبراهيم رئيسي، رئيس السلطة القضائية (رئيس القضاة)، وهو مدع عام ورجل دين لم يكن ينتمي في الواقع إلى الحرس الثوري الإيراني. ويُشاع أن رئيسي كان مسؤولاً عن إعدام سجناء سياسيين في عام 1988 ومن بين صلاته برجال دين رفيعي المستوى آية الله أحمد علم الهدى، إمام صلاة الجمعة في طهران الذي سعى المرشحون المرتبطون بالحرس الثوري إلى الحصول على دعمه. لكن رئيسي، الذي ترشح لمنصب الرئيس دون نجاح في عام 2017، قد لا يكون مهتمًا بالوظيفة بعد الآن. يعتقد البعض أنه يتم إعداده لخلافة خامنئي كمرشد أعلى. هو بالفعل عضو في مجلس الخبراء، وهي الهيئة المكلفة باختيار المرشد الأعلى، على الرغم من أن المرشح يتم اختياره بالفعل خلف أبواب مغلقة قبل إجراء أي تصويت رسمي.
- ➢ مرشح آخر محتمل هو الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، الذي خدم في الفترة من 2005 إلى 2013 وهي فترة اعتبرها الكثيرون كارثة. علاقات أحمدي نجاد مع الحرس الثوري الإيراني هي مسألة معقدة. يشير البعض الى أنه عمل كعضو متطوع في الباسيج أثناء الحرب الإيرانية العراقية، لكنه حاول العودة للسياسة بخوض الانتخابات في عام 2017 مع رفض مجلس صيانة الدستور - الهيئة الإيرانية القوية المكونة من اثني عشر عضوًا التي تفحص المرشحين، من بين مسؤوليات أخرى - وقد يتم رفضه مرة أخرى، نظرًا لأنه كان يمثل مشكلة بالنسبة للمحافظين المعتدلين وكذلك مناصري خامنئي خلال فترتي ولايته.

في حين أنه من غير المرجح أن يستولي الحرس الثوري على السلطة دون النظر إلى الهياكل الدستورية للجمهورية الإسلامية، يمكن له السيطرة على المؤسسات الديمقراطية الاسمية للدولة من خلال العمل مع مجلس صيانة الدستور للقضاء على المرشحين المناهضين للحرس الثوري الإيراني أو غيرهم. لكن قد لا ينجح هذا الامر. مع ذاك، سبق للعديد من المرشحين، باستثناء حسين دهقان وسعيد محمد، الترشح وكان أداؤهم سيئًا، حيث قاموا بتطوير منصات غير جذابة وفشلوا في إظهار الكاريزما على الأحداث. كما يفتقر العديد منهم إلى عدد كبير من المتابعين العامين، مما جعل من الصعب عليهم إدارة حملات ناجحة.

يمكن للمرء أن يتخيل سيناريو مثل عام 2013، حيث يثق الحرس الثوري الإيراني من أن أحد مرشحيه المفضلين سيفوز، ولكن، بعد استشعاره للمزاج العام ورغبته في إظهار سطوة الحرس الثوري، يضع خامنئي إبهامه على الميزان نيابة عن مرشح مختلف ومحترم، ولكنه ليس قريبًا من الحرس الثوري الإيراني. من المفترض أن يوصف هذا المرشح بأنه معتدل وليس متشددًا. الملاحظ أنه، قد يكون فشل روحاني في الوفاء بالتوقعات المحيطة بالنمو الاقتصادي سببا أساسيا في القضاء على آمال العديد من المرشحين المعتدلين والإصلاحيين في الترشح للرئاسة الإيرانية في عام 2021. أفاد البنك الدولي أنه في 2019-20، وصل حجم التضخم في إيران الى41.2 %، أما الناتج المحلي الإجمالي، فقد تقلص بنسبة 6.8 %، وبلغ معدل البطالة 10.7 %. تمامًا كما استخدمت حق النقض ضد العديد من المرشحين المعتدلين والإصلاحيين قبل انتخابات المجلس في عام 2020، هناك شائعات عن وجود عدد قليل من الإصلاحيين / المعتدلين المحتملين الذين هم على استعداد لخوض الانتخابات الرئاسية على أي حال.

خلاصة:

كما أظهرت هذه الورقة، يبدو أن المتشددين الإيرانيين، أو المحافظين، لهم اليد العليا في الانتخابات الرئاسية في يونيو 2021، بالنظر إلى ضعف الاقتصاد الإيراني. لكن لابد من الانتباه الى تاريخ النتائج المفاجئة في الانتخابات الإيرانية. فالنظام ساحة مفتوحة للتلاعب - من قبل مجلس صيانة الدستور أو من قبل المرشد الأعلى - لدرجة أن النتائج المتوقعة قبل بضعة أشهر من التصويت يمكن أن تتغير بشكل حاد بحلول يوم الانتخابات. على وجه التحديد، يشير السجل الضعيف لبعض المرشحين المتشددين إلى أنهم قد لا يكونون قادرين على جذب الانتباه هذه المرة أيضًا.

بشكل منفصل، توفر الانتخابات القادمة للمراقبين الخارجيين فرصة لتقييم استقرار الجمهورية الإسلامية بناءً على نسبة إقبال الناخبين - وربما أيضًا لتقييم مستقبل البلاد. على وجه التحديد، إذا كانت قائمة المرشحين الفائزة موالية تمامًا لمؤسسة الحرس الثوري الايراني، فإن ذلك يثير الجدل في أن إيران ستصبح ديكتاتورية عسكرية بمجرد خروج خامنئي من المشهد.

بين أواخر الشتاء وتصويت يونيو / حزيران، كان لدى إدارتي بايدن وروحاني نافذة محدودة للتفاوض من خلالها على العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، كما هو الحال بالنسبة للطاقة النووية. إنّ الصفقة معروفة، ومع ذلك، فإن افتقار روحاني إلى الشعبية، إلى جانب السجلّ المدمر لخطة العمل الشاملة المشتركة، نظرًا لفشلها في تقديم الإغاثة الاقتصادية، سيجعل من الصعب إبرام صفقة قبل الانتخابات الرئاسية. أحداث مثل الاغتيال المستهدف لرئيس البرنامج

النووي الإيراني الشهيد محسن زاده، والتي جعلت من الصعب انتزاع التنازلات من إيران. أخيراً، لن يكون لخليفة روحاني، أياً كان وأياً كان المعسكر الذي ينتمي اليه، القدرة على الوفاء بالتزامات روحاني.